

**الحق
في خصوصية الهوية الإسلامية
للفرد والأمة والتحديات المعاصرة**

أ.د. / عبد الحميد محمود البعلبي^(*)

(*) أستاذ الفقه المقارن والاقتصاد الإسلامي / رئيس قسم الفقه المقارن - كلية القانون الكويتية العالمية

مقدمة:

مما لا شك فيه أن موضوع الهوية وليس الهوية من الموضوعات التي يجب أن تحظى باهتمام العلماء والمواثيق الدولية، وذلك كموضوع متفرد ومستقل وذلك:

لأهميته: العلمية والعملية والتربوية، وتزداد هذه الأهمية في عصر العولمة وتزاحم الثقافات وغياب المنهج الشامل الهادي إلى الصواب والرشاد، وتحقيق قيم ثلاث هي: الحب والخير والسلام.

ومما لا شك أيضاً: وبمعيار استقراء التاريخ، والموضوعية والتجرد، والعقل فإن: «الهوية الإسلامية» في حقيقتها المنهجية هي المرشحة لتحمل هذه المسؤولية في الهداية والرشاد وتحقيق القيم.

إذا وعى أهلها حقيقة دورهم، وأعدوا لذلك عدته.

وعالمية الإسلام بهويته المتميزة، والإقرار بها ولها في المحافل الدولية المعتمدة، يظل الاعتزاز بها مصدر إلهام وهداية للناس أجمعين، وهذه العالمية هي جوهر: 1- الهوية الإسلامية، ومن ثم كذلك هي الجوهر في ترسيخ مفهوم «الحق في الخصوصية» - والإيمان بضرورة:

أ - توفير الحماية اللازمة لذلك الحق.

ب - إبراز قواعد و ضمانات وآليات هذه الحماية.

ج - منع الاعتداءات على الحق في الخصوصية في صورها كافة.

د - مواجهة التحديات المستجدة للحق في الخصوصية. وذلك كله طبقاً لخصوصية الهوية الإسلامية وحقيقتها وثوابتها وخصائصها الجوهرية.

ومما يؤكد هذا الاتجاه وحقيقتة أننا نجد:

- تطابقاً في معنى كل من الهوية، والخصوصية، والحق فيها، على نحو ما هو مبسوط في البحث ومن ثم الخلوص إلى الحق في الخصوصية المستمدة من الهوية وقائمة عليها.

فالحق مع الخصوصية، وكلاهما مع الهوية، يؤكد هذا التطابق في المعنى اللغوي.
فيقال أضع فلان هويته : لأن هذه الكلمة جيء بها نسبةً إلى «هُوَ» ولهذا كان الصواب أن يقال هُويّة: وليس هُويّة من هَوَى.

فالهوية: حقيقية الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره، وتبرز خصوصيته وما يختص وينفرد به ويميزه عن غيره من الأشخاص أو الأشياء.

وكذلك الحق: فإنه اختصاص حاجز، يخوّل صاحبه دون غيره مصلحة ما أو منافع.

والخلاصة عندنا: أن الهوية تقوم على التشخيص المتميز عن الأغيار، أي الخصوصية والحق فيها، ومن ثم فلكل هوية حقائقها، وخصائصها الجوهرية أو خصوصيتها سواء بالنسبة للفرد أو للجماعة.
وقدمنا الأدلة العلمية على ذلك.

فالهوية إدراك الفرد لذاته، وتوحده مع وضع اجتماعي معين، أو تراث ثقافي معين، ومن ثم يمكن الحديث عن هوية الجماعة بمعنى الإدراك المشترك بين جماعة من الناس، وهكذا ينطوي مفهوم الهوية على خاصية ثابتة ومستمرة للفرد أو الجماعة، وتشخيص الحقيقة الشاملة المشتركة التي تساعد على إدراك الذات، وتوحيدها مع أوضاع معينة تبرز حقائقها وخصائصها الجوهرية.

والهوية الإسلامية بمكوناتها الثلاثة مجتمعة من:

1 - حقيقة الإسلام وشريعته التي تميزه عن غيره، (أي نظمه المتعددة والمتنوعة والمتكاملة والمترابطة في العبادات والمعاملات والآداب والأخلاق).

2 - الصفات والخصائص الشرعية الجوهرية للمسلمين.

على ما يقرر الفقهاء: كابن عابدين وابن رشد وغيرهما ويقول ابن القيم رحمه الله: «وقاعدة الشرعية التي لا يجوز هدمها أن المقاصد والاعتقادات معتبرة في التقربات والعبادات فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشيء حاللاً أو حراماً، صحيحاً أو فاسداً».

وهنا يجب أن يتوقف القانون الوضعي لينظر كيف ربط المنهج الإسلامي وفقهاؤه (ربطاً محكماً دقيقاً في عبقرية فذة إصلاحية) بين السلوك الخارجي والقصدي والنية: السلوك الخارجي المتمثل في التصرفات والعادات والتقربات والعبادات، وبين القصد والنية وأن الأخيرة معتبرة في الأولى اعتباراً موضوعياً يجعلها أي (التصرفات والعادات) صحيحة أو فاسدة، ومن ثم حلالاً أو حراماً طاعة أو معصية.

3 - الإسلام والمسلمون في تفاعلهم مع الواقع التاريخي عبر حضارتهم والواقع المعاصر وتعايشهم معه بخصائصهم وصفاتهم الشرعية الجوهرية واندماجهم في مواكبة العصر الذي يعيشونه، وهكذا وتأسيساً على هذه الركائز الثلاث: يتضح أن الهوية الإسلامية إذ يتبناها الأفراد والدولة والأمة تشكل حقوقاً من الخصوصية، تتفاعل في تكامل وفي تناغم تام، ومن ثم شعور بالاعتزاز والتميز.

وهنا تبرز حقيقة الربط بين الخصوصية الفردية والجماعية، فما جاء به محمد ﷺ وما أعطيه هو هوية لأمته، مؤكدة لخصوصيتها، جديرة بالحماية والاحترام بل والتقدير، وهذا هو من جواهر الهوية لخصوصيته.

الخصوصية الفردية والخصوصية الجماعية:

وعلى هذا فكما تكون الهوية هنا بمعنى الخصوصية: لصيقة بالشخص، تكون كذلك لصيقة بالمجموع، وهو ما عبّر عنه علماء الأصول بمثله فيما يسمونه «بالواجب الكفائي» و«الواجب العيني»، والواجب الكفائي هو ما طلبه الشارع من مجموع المكلفين لا من جميعهم، وعبّر عنه الإمام الشافعي بأبلغ تعبير وأروعه بقوله: «مطلوب على العموم ومراد به وجه الخصوص».

كما عبّر عنه الإمام الشاطبي بكلام نفيس فقال: «إن القيام بذلك الفرض قيام بمصلحة عامة مطالبون بسدّها على الجملة».

وترتيباً على ذلك وتأسيساً عليه فإن مفهوم الهوية ينطوي على خاصية ثابتة ومستمرة للفرد والجماعة، ومن ثم فإن حقوق الأفراد تستخلص من هوياتهم، وهكذا نستطيع القول بأنه:

1 - لا يمكن الحديث عن الحق في الخصوصية للأفراد ما لم نحدّد هوياتهم التي ينتمون إليها بنظمها وقواعدها وثقافتهم المختلفة الاجتماعية وغيرها أي أن: حقوق الأفراد تستخلص من هوياتهم بنظمها وشرائعها.

2 - أن الهوية الإسلامية استطاعت وتمكنت من صياغة منظومة فريدة «تمتزج فيها الخصوصية الفردية مع الخصوصية الجماعية» في تكامل وتناغم غير مسبوقين حتى الآن، فبدت قادرة على تحقيق «المصلحة أو المصالح المشتركة» لكليهما معاً:

« الخصوصية الفردية والخصوصية الجماعية » على أساس نظام مُحكم ودقيق ومنضبط بضوابط وقواعد الإسلام بشريعته وفقهها.

وهذه المنظومة أسست لحضارة بيضاء بالنسبة لغيرها، سادت أكثر من نصف كرة الأرض في أقل من خمسين عاماً، كفلت وحمت حقوق جميع الأفراد، والأمم والشعوب التي انضوت تحت هويتها، وحفظت وحافظت على خصوصياتهم كذلك.

ولعلّ هذا هو ما يجب أن نربي عليه أبناءنا في هذه الكلية، لأننا ندرك بعمق بأننا بحاجة ماسة وقوية إلى تخريج جيل جديد يحترم حق المواطنة، وحق الحفاظ والحفظ لمصلحة المجموع ويحافظ عليها بكل ما تدل عليه من معنى.

وهذا هو المدخل الصحيح والسريع للإصلاح المنشود على مر العصور والعهود.

وتأسيساً على ذلك لقد كدت أصل إلى تأسيس فكرة «الحق في الخصوصية» على «نظرية الهوية»، إذ الخصوصية كما تكون لصيقة بالفرد تكون لصيقة بالجماعة، وهو ما يعبر عنه بالهوية، وذلك بالمقارنة والمقاربة مع الواجب الكفائي عند علماء الأصول.

وبذلك سبق علماء الإسلام ما قاله فلاسفة الفلسفة المثالية على الأخص «توماس غرين» فيلسوف الفلسفة السياسية، وما قاله بالنسبة للفرد والمجتمع والحرية والحقوق: «أنه بدون المجتمع لا أفراد وبنفس القدر من الصحة فإنه بدون الأفراد .. لا يمكن أن يكون هناك هذا المجتمع الذي نعرفه، وأنه لا وجود للحقوق بمعزل عن المجتمع ويقول في ذلك: «لا يمكن أن يكون هناك حق بدون وعي أعضاء المجتمع بوجود مصلحة مشتركة»

وهذا مما سبق إليه على نحو أعم وأشمل وأعمق علماء الإسلام على نحو ما سبق.
وهكذا يتضح أن الهوية الإسلامية تلتصق بالأفراد والدولة والأمة في تكامل
وتناغم تام، وشعور بالاعتزاز والتميز، مما يعزز الترابط والوحدة بين أبناء الإسلام
في كل مكان من الأرض. ومما يسهل إلى حد كبير من طرق حل الخلافات وتسوية
النزاعات بينهم بل يوجب ذلك.

فهل نحن فاعلون ؟؟؟!! اللهم آمين

– الثواب والمتغيرات في الهوية والصعوبات من الإشكاليات والتحديات والتهديدات على السواء: أولاً- الأسس والدعائم:

الثواب والمتغيرات في الهوية والصعوبات التي تواجه خصوصية الهوية من
إشكاليات وتحديات بل وتهديدات على السواء:

مما لا شك فيه أن الحق في خصوصية الهوية الإسلامية يقوم على مجموعة من
الثواب والأسس والدعائم من أهمها: العدل كفريضة وضرورة حياتية وإنسانية
وقيمة إسلامية عليا محايدة، أي بغض النظر عن الجنس أو اللون أو اللغة أو الجنسية
أو الانتماء أو الثقافة..... إلخ، وكالتكافل من التضامن والرعاية، وعلاقة التكافل تقيم
نسيج المجتمع، فالأموال عهدُ استخلاف في الأموال والثروات ينفقها حيث أمر الله
سبحانه وتعالى لقوله تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ﴾⁽¹⁾.

لذلك أضيف مصطلح المال في القرآن إلى الله وإلى الإنسان: وعند إضافته إلى
الإنسان كانت الإضافة إلى ضمير الجمع في أكثر آيات القرآن الكريم، مما استوقف
نظر الإمام محمد عبده متأملاً دلالتها فقال: «إن الله سبحانه قد أراد أن ينيب بذلك
على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها فكأنه يقول: «إن مال كل واحد منكم هو
مال أمتكم».

(1) سورة الحديد / 7.

والإنفاق في الإسلام لا يعني الصدقة وحدها، بل مطلق توظيف المال واستثماره، في ميادين النفع والتكافل العام.

وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه صَوَّر التكافل الاجتماعي على أرض الواقع أجمل صورة وأزهى تطبيق، حتى كانت الصدقات لا تجد من يأخذها، وفي ذلك حديث يحيى بن سعيد الأنصاري دُرّة في حبين الزمان، حيث قال: «بعثني عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) على صدقات أفريقيا فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد، ولم نجد من يأخذها مني». (سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم و لابن الجوزي).

وسطية الأمة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد قال القرطبي في ذلك: «أجمع المسلمون فيما ذكره ابن عبد البر أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه».

والمساواة في تكافؤ الفرص المتاحة في مختلف الميادين: حتى يكون التفاوت ثمرة للجهد والطاقة والتقوى كميّار للتفاضل والتمايز، وهي معنى جامع لعمل المعروف وتجنب المنكر.

هذا فضلاً عن المتغيرات في أسس ودعائم الهوية الإسلامية، كالاجتهد وتغير الفتوى: والاجتهاد كالجهد من جهد وبذل تمام الطاقة في تحصيل الحكم الشرعي من مصادره، ويلزم في الاجتهاد مراعاة واقع البلاد والعباد ومصالحهم، وفي ذلك دعوة للاجتهد الجماعي شبه المفتقد.

ووضوح الثوابت لدى الهوية يمنحها القدرة على استيعاب المتغيرات.

ثانياً- الإشكاليات والتحديات:

على الرغم من كل ذلك فهناك صعوبات تواجه خصوصية الهوية، وهو ما تناولناه تحت عنوان إشكاليات وتحديات وتهديدات تواجه خصوصية ومن أهمها:

- إشكاليات الوسائل والأدوات التي نستطيع أن نوفرها في عالم اليوم، لتحقيق وترسيخ الهوية ومواجهة التخلف بجميع أشكاله التقنية والمعلوماتية والاتصالية، وإشكالية ضعف العامل التربوي الإسلامي.

- إشكالية عالمية الخطاب الإسلامي وفنونه ومتطلباته، ومراعاة الاختلاف بين الناس، وضرورة التدرج في معاملاتهم والرفق في البلاغ .

وذلك على الرغم من الإشكالات التي وجدت لها الهوية الإسلامية حلاً مثل: علاقة المسلم بغير المسلم عموماً، وداخل الوطن الواحد خصوصاً، والمعاهدات الدولية مع غير المسلمين .

هذا من ناحية نماذج من إشكاليات الهوية. أما من ناحية تحديات الهوية فمن أهمها: الاستشراق، فضلاً عن أن الصورة الغربية عن الهوية الإسلامية لا تأخذ مرجعيتها الأساسية إلا من خلال الاستشراق .

ومن أهم التحديات كذلك:

- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية.
- الأخذ بمبدأ التقنين والتوسع فيه .
- التوسع في الدراسات الفقهية المقارنة .
- منهجية التعامل مع الاختلافات الفقهية .
- القانون الإسلامي بكل فنونه ومجالاته ونطاق تطبيقه⁽¹⁾.
- وأخيراً يجب العمل بحرص شديد، ودأب مستمر، على تطهير ثقافتنا من كل دخيل ومكذوب .

بل إنني أقول: إن هناك تهديدات للهوية الإسلامية، ومن ثم وجوب انطلاق تيار التجديد دون إبطاء .

ومن أهم التهديدات كذلك: التعصب المذهبي وفتنة الحداثة، والتفكك، والتنازع، والوطنية والإقليمية والتبعية الثقافية، وما لكل ذلك من آثار مدمرة للهوية ومؤثرة أبلغ تأثير على الخصوصية والحق فيها في هذه الهوية، مع التنبيه إلى أن اتصال الثقافات ليس تبعية، والإعلام والثقافة باعتبارهما وجهين لشيء واحد .

(1) وقد أصبح يدرس في كليتنا كمادة أساسية في الدراسات العليا .

ثالثاً- انبعاث تيار التجديد في ملامح الهوية الإسلامية:

وكل هذه الإشكاليات والتحديات والتهديدات من أهم عوامل انبعاث تيار التجديد في ملامح الهوية الإسلامية وتحقيق الأمن الاجتماعي والسلم الجماعي:

الأمن الاجتماعي بكل صورته وأشكاله: الاقتصادي والثقافي والفكري والأخلاقي، وسلام الإنسان مع نفسه ومع غيره، من عدم الاعتداء بكل أشكاله على النفس والمال والعرض والدين، والالتزام بحسن المعاملة مع الآخرين والحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن⁽¹⁾.

ومن ثم الارتباط الوثيق بين الأمن الاجتماعي الداخلي، والأمن الجماعي الدولي، والقدرة على التعايش مع الآخرين، بل وإسعادهم، مما ينعكس إيجابياً على خصوصيات الهوية في علاج مشكلات التنمية الشاملة التي تعيش في نطاق مأزق النظام الرأسمالي وتناقضاته: من التضخم الركودي، وأن دعاة تحرير السوق أنفسهم يفرضون قيوداً حمائية لتجارتهم، وهم بذلك يشوّهون ما يدعون إليه من السوق الحرة، والحقيقة المرّة أن هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة تفرض نفسها قضاءً على الدول النامية والعربية نتيجة تشابك الأوضاع الاقتصادية الدولية والتبعية أيضاً، وأن كل فرد يدرك أن ذلك هو الحاصل فعلاً، لكن أحداً لا يريد أن يواجه هذه الحقيقة.

رابعاً- ضرورة التنادي للاقتصاد الإسلامي:

كل ذلك مما سبق سرده يجعل التنادي للاقتصاد الإسلامي، والمؤسسات المالية الإسلامية ضرورة لا مفر منها، والدور المنشود وبرامج الإصلاح الاقتصادي فيه، وذلك في ظل وسياق مجموعة من الأطر الضرورية وهي:

1 - ففي إطار التركيز على تقوية احتمالات البقاء، قبل التفكير في حلم النماء، (فإن الدول التي انهارت كانت أفضل حالاً مما نحن عليه الآن).

(1) يقول تعالى: «ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ». (النحل/125)

2 - وفي إطار مقولة ميردال⁽¹⁾: «إن الملكية الخاصة ليست الأكفأ، والملكية العامة الأقل كفاءة»، فإن الكفاءة تتوقف على البيئة الاقتصادية والاجتماعية وما يسودها من قيم حاكمة ومعنى ذلك: أن آليات السوق واقتصاد السوق والحرية الاقتصادية ليست هي التي تخرج السوق من الركود إلى الرواج، وتعمل على تزايد النماء الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد.

وإنما - كما يشير قول ميردال إلى أن - آليات السوق الحرة تجعل التقدم يؤدي إلى مزيد من التقدم، كما تجعل التخلف يؤدي إلى المزيد من التخلف.

3 - تصبح المشكلة الحقيقية: ليست فيما هو ممكن اقتصادياً بل فيما هو مقبول ومشروع اعتقادياً وسلوكياً واجتماعياً وأخلاقياً ومن ثم اقتصادياً. فالتدهور الأخلاقي المتمثل في الجريمة والمخدرات والتفكك الأسري أساس التدهور الاقتصادي.

4 - وفي إطار الفصل بين ما هو تحديث وإصلاح للناس أجمعين، وما هو تغريب وتبعية: في سياق كل هذه الأطر يعمل الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته، ومن ثم يكون التنادي له ضرورة لا مفر منها.

(1) ميردال عالم الاقتصاد السويدي الشهير الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد.

تقرير البحث

والخلائص المتضمنة فيه وتوصياته

أولاً: ركائز برنامج الإصلاح في الاقتصاد الإسلامي:

1 - تصحيح وظيفة النقود: إذ إن النقود رؤوس أموال يتَّجر بها لا فيها، وأقوال الفقهاء في ذلك ومن أهمها: «إذا كانت النقود أثماناً فيكيف يعاير الثمن نفسه»، وكان عمر رضي الله عنه يمنع من إفساد النقود، ويمنع من جعل النقود متَّجراً، بل الواجب: «أن تكون النقود رؤوس أموال يتَّجر بها ولا يتجر فيها.. وأن ذلك يقصد الاتجار في النقود يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله».

2 - شراكة رأس المال: والمشاركات جمع مشاركة على وزن «مفاعلة». المصدر شارك شركاً ومشاركة، وكل ما فيه معنى الاشتراك والمشاركة، ونظام المشاركات يعمل على تعظيم الإنتاج والاستثمار وتنوعه، وتقليل المخاطر، وعدالة التوزيع، وتشجيع المشاركة الشعبية والقطاع الخاص، وجذب المدخرات، وكلها تكاد تكون مفقده في النظام الرأسمالي، وفي واقع الدول النامية والتي تسعى إلى التنمية المستدامة والشاملة.

3 - نظام الضمان والتكافل الاجتماعي في مقابل ما تتكلفه السياسات الاجتماعية من أموال طائلة، خصوصاً في أوروبا لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة، ولا شك أن الاقتصاد الإسلامي ببنائه لبرنامج الضمان الاجتماعي القائم على فريضة الزكاة أساساً والصدقات عموماً، يشكّل نظاماً دقيقاً وفعالاً لدعم النشاط الاقتصادي الإسلامي.

4 - تعدد قاعدة الملكية وتنوعها إلى سبعة أنواع في النظام الاقتصادي الإسلامي، بل وتفرد به بأنواع من الملك مثل:

- التمليك في الزكاة والمصلحة فيه.

- الوقف كأحد أشكال الملكية أيضاً.

5 - هذا فضلاً عن القيم الجوهرية في الاقتصاد الإسلامي ذات الصبغة الدينية،
وَمَنْ أَحْسَنَ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ.

وأمام الاضطراب المنهجي الذي يسود النظم الاقتصادية الوضعية، تتلألاً
خصوصية الهوية الإسلامية في انبعاث النظام الإسلامي للاقتصاد، والتنادي له، وقد
بات العالم كله ينادي بالإصلاح وإعادة الهيكلة والتنظيم.

ومظاهر الاضطراب المنهجي الذي يسود النظم الاقتصادية الوضعية كثيرة
وخطيرة منها:

1. قالوا بالإنسان الاقتصادي الذي يعمل وفق إرادته ومشية بحرية، وثبت أنه
يكذب حتى على نفسه.

2. قالوا بحرية السوق، واليوم يتدخلون فيها بشكل سافر، إلا أن يتركوها لجشع
الرأسماليين والمرابين.

3. قالوا بسيادة المستهلك، واليوم لا يجد هذا المستهلك ما ينفقه، بل يطلب الإعانات:
إعانة بطالة، وإعانة صحية واجتماعية.....

4. قالوا بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واليوم تتمك الدولة البنوك
والشركات العملاقة، تقدم وبرامج الإنقاذ، ثم التحفيز، ثم إعادة الهيكلة والتنظيم.

5. قالوا بالعوالة، واليوم يستغيثون من الحمائية، ويحذرون من انتشارها.

6. قالوا بتعظيم الثروة، واستولوا على ثروات الآخرين.

7. قالوا بأن مؤسسات التمويل الدولية لإصلاح النظم الاقتصادية وبالذات البلدان
النامية، ودول العالم الثالث، فأصبحت هي في حاجة إلى تمويل وإصلاح هيكلي
وتنظيمي. وبذلك ازداد الأثرياء ثراءً، والفقراء فقراً، ودخلوا في مرحلتي الفقر
المدقع ثم الجوع اليوم. فمن لم يكن جائعاً فهو في فقر مدقع، وبات زعماء العالم
يقرون بأن مشكلة الفقر «أصبحت مذلة ومهينة»، و زادوهم الأزمة الائتمانية
والمالية والاقتصادية العالمية الراهنة والطاحنة.

وإذا بالناس يتنادون إلى النظام الاقتصادي في الإسلام :

فماذا يُقدّم لهم هذا النظام: يقدم لهم أخص خصوصيات هويته وهو صاحب الحق فيها:

1- يقول لهم هذا النظام بهويته معادلتكم لعلاج المشكلة الاقتصادية معكوسة تماماً:

- تقولون هناك ندرة في الموارد.

- ويقول لكم هناك وفرة .

لقوله تعالى:

﴿ وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّالِئِلِ ۖ ﴾ (فصلت: 10) .

تقولون: هناك حاجات لا نهائية:

ويقول لكم:

هناك كفاية للحاجات الأساسية المباحة:

﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا يَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى ۗ ﴾ (١١٨) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ۗ ﴾ (طه: 188 - 199).

وأن هناك منعاً للتقتير والشُّح، وحظر الإسراف والتبذير والترف:

يقول الله تعالى:

﴿ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۗ ﴾ (الحشر: 9) .

﴿ وَلَا بُذْرًا بَدِيدًا ۗ ﴾ (٣٦) إِنَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ ۗ ﴾ (الإسراء: 26 - 27) .

﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا ۗ ﴾

﴿ (الإسراء: 16) .

2- يقول لهم النظام الاقتصادي في الإسلام معادلتكم في حرية السوق معكوسة تماماً.

وتقولون بقانون سميث في السوق: (دعه يعمل دعه يمر)، أي دعوه يعمل بلا

تدخل، وكأنكم تتسترون على المفسدين في السوق .

ويقول لكم ما قاله رسول الله ﷺ: «هذا سوقكم لا ينتقصن ولا يضرين عليه خراج»⁽¹⁾.

وكل ما من شأنه تعكير صفو السوق انتقاص له.

3- يقول لهم النظام الاقتصادي في الإسلام مبدؤكم في سيادة المستهلك في النشاط الاقتصادي حقق نقيضه تماماً، فأصبح المستهلك لا يجد ما ينفقه.

ويقول لكم ما قاله الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ (الفرقان: 67).

فعلم هذا النظام الاقتصادي في الإسلام المستهلك سياسة الرشد والقوام في الإنفاق في كل أنواع الإنفاق.

4- يقول لهم آليتهم في تثمير الأموال وتنميتها تحقق النقيض تماماً:

تقولون بألية «سعر الفائدة لتنمية الأموال وتثميرها»، وإذا بكم تهبطون بها إلى ما يقرب من الصفر، وهذا يحسب عليكم، ولكنه لا يحل المشكلة.

ويقول لكم: ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّ لَيْرَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُوا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (الروم: 39).

ويقول لكم ما قاله الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة: 278).

وما قاله سبحانه: ﴿ يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ (البقرة: 276).

5- يقول لهم: إن برامجكم للضمان الاجتماعي لا تحقق المقصود والمرصود، فإن غطت ناحية انكشفت في أخرى.

ويقول لهم النظام الاقتصادي في الإسلام: إن منظومة التكافل الإسلامي متكاملة، وعلى رأسها تأتي الزكاة كفریضة، وركن من أركان النظام الإسلامي تحقق أهدافاً

(1) أخرجه بن ماجه في سننه عن الزبير بن المنذر بن أسيد الساعدي - كتاب التاجرات باب الأسواق ودخولها رقم 2233 ح 2/751 - مجمع الزوائد للهيتمي كتاب البيوع باب ما جاء في الأسواق ح 4/76.

شتى : على رأسها النظام الاقتصادي والاجتماعي كتوأمين لا ينفصلان، وذلك كنظام فريد معجز .

فألزكاة تحرك أشرف خمسة أنواع من الثروات هي :

- الثروة النقدية .
- الثروة التجارية .
- الثروة الزراعية .
- الثروة الحيوانية .
- الثروة الباطنية في البر والبحر .

والزكاة تغطي ثمانية شرائح من الناس . وبذلك تحقّق عندنا في الزكاة أن تكون الأساس الأول، والأساسي والابتدائي لنظام اقتصادي واجتماعي سليم، ولا يتوافر شيء من ذلك لنظام آخر عرفته النظم الوضعية .

على حين يتمتع النظام الإسلامي للاقتصاد بمجموعة من المبادئ والخصائص التي تميز هويته وبخاصة في نظامه المصرفي، ومن هذه القيم ما يأتي :

1. نَظَرَةُ الميسرة واجبة .
2. غرامة التأخير ممنوعة .
3. الخسارة على قدر رأس المال إجماعاً .
4. مؤشر الربحية بديل مؤشر سعر الفائدة .
5. العُرم بالغُرم، قاعدة فقهية يدور عليها النظام المالي الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي .
6. الخراج بالضمان . قاعدة فقهية يدور عليها النظام المالي الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي .
7. ممارسة الأتجار المباشر أساس المصرفية .

8. ملكية أصول لغايات استثمارية أساس المصرفية.

9. سلة العقود المشتقة من معانيها، والمتكاملة فيما بينها.

ثانياً- سبل الإصلاح في النظام الإسلامي للاقتصاد:

يقال في علم الاقتصاد: «إن الفرص تأتي مع الأزمات»، من الواضح الآن ثبوت عجز إن لم يكن فشل النظام الرأسمالي للاقتصاد في حل وعلاج «المشكلة الاقتصادية» وهي التي تقول بإشباع الحاجات الإنسانية اللانهائية مع ندرة الموارد. وقد نجح النظام الإسلامي للاقتصاد في القضاء على مشكلة الفقر على رأس المائة سنة الأولى من استكمال التطبيق. في عصر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز.

لماذا ينجح النظام الإسلامي للاقتصاد؟

لأنه يقوم على أسس مختلفة إن لم يكن على النقيض في هويته، وهذه الأسس تحدد خصوصية هذه الهوية والحق فيها أيضاً، وهي:

أولاً: أمام الحاجات الإنسانية اللانهائية في النظام الرأسمالي- تكون الحاجات الإنسانية المنضبطة التي لا تتعدى حد السرف والترف والتبذير في النظام الإسلامي، ولا تهبط إلى الشح والبخل والاكتناز.

ثانياً: أمام ندرة الموارد في النظام الرأسمالي - نكون أمام رغد الموارد في النظام الإسلامي، ويكون المعول عليه هو العمل والكسب بضوابطه الشرعية.

يقول الله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ (٢٤) أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا (٢٥) ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا (٢٦) فَأَبْيْتْنَا فِيهَا بَهْرًا (٢٧) وَعَبَا وَقَضَا (٢٨) وَزَيَّنَّا وَنَحَلَّا (٢٩) وَحَدَّيْقًا غَلًّا (٣٠) وَفَكَهَّةً وَأَبَا (٣١) مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَعْمَالِكُمْ (٣٢) ﴿ (عبس: 24 - 32).

ويقول الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِيَ وَأَبْيْتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ (١٩) وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (٢٠) وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُ لَهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ (١١) وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴿ (الحجر: 19 - 22).

الخاتمة:

وختاماً أقول: إنّ خصوصية الهوية الإسلامية والنهوض بها يقتضيان سبلاً للمحافظة عليها، وعلى العناصر المكونة لها، والحرص على الالتزام بمقومات هذه الهوية، وتضمين مراحل التنشئة دعائم وركائز الهوية الإسلامية، وفق برامج الوقاية والرعاية: يقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوًا أَنفُسَكُمُ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ (التحریم/6).

المراجع:

- سورة الحديد /7.
- وقد أصبح يدرس في كليتنا كمادة أساسية في الدراسات العليا
- يقول تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِلَا تَقِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل/125).
- ميردال عالم الاقتصاد السويدي الشهير الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد.
- أخرج ابن ماجه في سننه عن الزبير بن المنذر بن أسيد الساعدي - كتاب التاجرات باب الأسواق ودخولها رقم 2233 ح 2/751 - مجمع الزوائد للهيثمى كتاب البيوع باب ما جاء في الأسواق ح 4/76.

الصفحة	الموضوع
21	مقدمة
23	الخصوصية الفردية والخصوصية الجماعية
25	الثوابت والمتغيرات في الهوية والصعوبات من الإشكاليات والتحديات والتهديدات على السواء...
25	أولاً- الأسس والدعائم
26	ثانياً- الإشكاليات والتحديات
28	ثالثاً- انبعاث تيار التجديد في ملامح الهوية الإسلامية
28	رابعاً- ضرورة التناهي للاقتصاد الإسلامي
30	تقرير البحث والخلائص المتضمنة فيه وتوصياته
30	أولاً: ركائز برنامج الإصلاح في الاقتصاد الإسلامي
36	ثانياً- سبل الإصلاح في النظام الإسلامي للاقتصاد
36	الخاتمة